

الدكتور / محمد حسن عبد الغفار

مسالكة ١

الأحكام مبناها عند الشافعية على التعبد والأحكام مبناها عند أبي حنيفة على التعليل

الشَّافِعِي رَضِي الله عَنهُ

رأى أن التَّعَبُّد فِي الْأَحْكَام هُوَ الأَصْل غلب احْتِمَال التَّعَبُّد وَبني مسَائِله فِي الْفُرُوع عَلَيْهِ

أَبُو حنيفَة رَضِي الله عَنهُ

رأى أن التَّعْلِيل هُوَ الأَصْل بنى مسَائِله فِي الْفُرُوع عَلَيْهِ فتفرع عَن الْأَصْلَيْنِ الْمَذْكُورين مسَائِل

عند الشافعي

المَاء الْمُتَغَيِّر بالطاهرات كالزعفران والأشنان إِذا تفاحش تغيره لم يجز التوضي به بِنَاء على الأصل الْمَدْكُور فَإِنَّهُ تعبد بِاسْتِعْمَال المَاء بالاِتِّفَاقِ والميع اسْم المَاء وَهَذَا لَا ينْدَرج تَحت اسْم الْمُطلق وَمِنْهَا أَن التوضي بنبيذ التَّمْر عِنْد عدم المَاء فِي السّفر مُمْتَنع عندنا

المَاء الْمُتَغَيّر بالطاهرات	الخلاصة
لا يجوز	الشافعي
يجوز	أبو حنيفة

عند أبي حنيفة

جَائِر



عند الشافعي

مثال۲

مسألة مينده الأكام عند الشافعية والأطاف

جلد الْكَلْب لَا يطهر بالدباغ عِنْد الشَّافِعِي رض تَعْلِيبًا للتعبد بترجيح الاجتناب على الإقتراب

عند أبي حنيفة

يطهر تشوقا إلَى التَّعْلِيل

دباغ جلد الكلب	الخلاصة
لا يطهر	الشافعي
يطهر	أبو حنيفة

عند الشافعي

ذَكَاة مَا لَا يُؤكِّل لَحْمه لَا يُفِيد طَهَارَة الْجلد مُرَاعَاة للتعبد كَمَا فِي ذَكَاة الْمَجُوس ونجاسة اللَّحْم من هَذَا الذَّبِيح

عند أبي حنيفة

يطهر تشوقا إِلَى تَعْلِيل الطَّهَارَة بسفح الدَّم والرطوبات المتعفنة

ذَكَاة مَا لَا يُؤْكَل لَحْمه	الخلاصة
لا يطهر	الشافعي
يطهر	أبو حنيفة



عند الشافعي

يتَعَيَّن لَفْظَة التَّكْبِيرِ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاة وَلَا يقوم مَا فِي مَعْنَاهَا مِقَامِهَا وَيتَعَيَّن لَفُظَة التَّسْلِيم فِي اختتامها وَلَا يقوم مَا فِي مَعْنَاهَا مَعْنَاهَا مَقَامِهَا وَلَا يقوم مَا فِي مَعْنَاهَا مقامها

عند أبي حنيفة

عِنْده يقوم

تعَيَّن لَفْظَة التَّكْبِير فِي افْتِتَاح الصَّلَاة والتَّسْلِيم في اختتامها	الخلاصة
يجب التعيين وغيرها لا يقوم مقامها	الشافعي
لا يجب التعيين وغيرها يقوم مقامها	أبو حنيفة

مثاله

عند الشافعي

غير الْفَاتِحَة لَا يقوم مقامها فِي الصَّلَاة لاحْتِمَال التَّعَبُّد بالإعجاز اللَّفْظِيّ والمعنوي

عند أبي حنيفة

عِنْده يقوم مقامها تعويلا على الْمَعْنى

الْفَاتِحَة في الصَّلَاة	الخلاصة
غير الْفَاتِحَة لَا يقوم مقَامهَا	الشافعي
غير الْفَاتِحَة يقوم مقَامها	أبو حنيفة



عند الشافعي

يمْتَنع الْإِبْدَال فِي بَابِ الزكوات وَلَا يُجزئ إِخْرَاجِ الْقيمِ لِظُهُورِ اَحْتِمَالِ التَّعَبُّد بالتشريك بَين الْفُقَرَاء والأغنياء فِي جنس المَال

عند أبي حنيفة

يُجزئ

الْإِبْدَال فِي الزكوات	الخلاصة
يمْتَنع الْإِبْدَال	الشافعي
يجزئ	أبو حنيفة



عند الشافعي

تَخْلِيل الْخمر حرَام والخل الْحَاصِل مِنْهُ نجس تغليظا لِلْأَمْرِ فِيهَا

عند أبي حنيفة

جَائِز والخل الْحَاصِل مِنْهُ طَاهِر تعليلا بِزَوَال عِلَّة النَّجَاسَة كَمَا فِي الدّباغ

الخلاصة	تَخْلِيل الْخمر
الشافعي	حرام
أبو حنيفة	جائز



عند الشافعي

يجب اسْتِيعَاب الْعدَد وَصرف الطَّعَام إِلَى الْمَسَاكِين

عند أبي حنيفة

يجوز صرفه إلَى مِسْكين وَاحِد سِتُّونَ يَوْمًا أَو عَشْرَة أَيَّام فِي كَفَّارَة الْيَمِين

الخلاصة	اسْتِيعَاب الْعدَد وَصرف الطَّعَام إِلَى الْمَسمَاكِين
الشافعي	يجب اسْتِيعَاب الْعدَد
أبو حنيفة	يجوز صرفة لمسكين واحد × ٢٠يوم



مَسْأَلَة (٢) الْعلَّة القاصرة (صَحِيحَة) عند الشافعي الْعلَّة القاصرة (باطِلَة) عِنْد أبى حنيفة

عند الشافعي

الْعلَّة المنصوصة وَهِي من الْمسائِل اللفظية فِي علم الْأُصُول فان معنى صِحَّتها صلاحيتها لإضافة الحكم إِلَيْهَا وَهَذَا مُسلم عِنْد الْخصم وَمعنى فَسادها عدم اطرادها وَهُوَ مُسلم عندنا

عند أبي حنيفة

قَوْل لَا فَائِدَة فِيهَا فَإِنَّهَا لَا تَتبت حكما فِي غير مَحل النَّص وَقد استغني عَنْهَا فِي مَحل النَّص بَاطِل

عند الشافعي

الْخَارِجِ من غير السَّبِيلَيْنِ لَا ينْقض الْوضُوع عِنْد الشَّافِعِي رض فَإِن الْعلَّةَ فِيهِ مَقْصُورَة على مَحل النَّص وَهُوَ خُرُوجِ الْخَارِجِ من المسلك الْمُعْتَاد

عند أبي حنيفة

عِنْده ينْقض فَإِن الْعلَّة فِي الأَصْل خُرُوج النَّجَاسَة من بدن الْآدَمِيِّ خُرُوج

الخلاصة	الْخَارِج من غير السَّبِيلَيْنِ
	لَا يَنْقَضَ الْوَضُوعَ
أبو حنيفة	ينقض

عند الشافعي

الْإِفْطَارَ بِالْأَكْلِ وَالشرب فِي نَهَار رَمَضَان فَإِنَّهُ لَا يوجب الْكَفَّارَة لِأَن الْعَلَّة فِيهِ خُصُوص الْجِمَاع

عند أبي حنيفة

عِنْده عُمُوم الْإِفْسَاد

الخلاصة الْإِفْطَار بِالْأَكْلِ وَالشرب فِي نَهَار رَمَضَان الشافعي لَا يوجب الْكَفَّارَة لا يوجب الْكَفَّارَة عِنْده عُمُوم الْإِفْسَاد

عند الشافعي

عِلَّة تَحْرِيم الرِّبَا فِي النَّقْدَيْنِ الثمينة المختصة بهما

عند أبي حنيفة

عِنْده الْوَزْن مَعَ الجنسية

الخلاصة عِلّة تَحْرِيم الرِّبَا فِي النَّقْدَيْنِ الشَّافعي الثمينة المختصة بهما أبو حنيفة عِنْده الْوَزْن مَعَ الجنسية

عند الشافعي

عِلَّة وجوب نَفَقَة الْقَريب البعضية المختصة بالوالدين والمولودين

عند أبي حنيفة

عِنْده عُمُوم الرَّحِم وفسروا الرَّحِم الْمحرم بِأَن كل شَخْصَيْنِ لَو كَانَ أَحدهمَا ذكرا وَالْآخر أُنْثَى حرم عَلَيْهِ نِكَاحه فَإِنَّهُ يسْتَحق النَّفَقَة

عِلَّة وجوب نَفَقَة الْقَرِيب	الخلاصة
البعضية المختصة بالوالدين والمولودين	الشافعي
عُمُوم الرَّحِم	أبو حنيفة

